وطني

للعراقيين كلهم ..

نحو انتخابات حرة .. لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي تعددي .. لوطن كامل السيادة بلا اي تمييز ولا تعسف

العدد (٢) الاحد ٢٦/١٢/٢٠٠٤

الاحصائية النهائية لمرشحي الجمعية الوطنية 8

٦١٤٥٧٣ ناخباً سيدلون باصواتهم في ٢٥٦مركزا في ديالى 9

من يحسم قضية مشاركة الموصل بالانتخابات 10

المفوضية العليا للانتخابات تنعى ثلاثة من موظفيها استشهدوا في كمين إرهابي

تنعى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ثلاثة من موظفيها العاملين في العاصمة العراقية استشهدوا صباح الأحد في كمين إرهابي نصبه مجهولون للسيارة التي تقلهم خلال قيامهم بمهمتهم الوظيفية المقدسة فيما نجا اثنان منهم بعد مقاومة حارسهم قتل فيها ايضا ارهابي واحد.

ان الشهداء رجل القانون الدكتور حاتم علي هادي الموسوي معاون مدير مكتب الكرخ في المفوضية ومهدي صبيح وسامي موسى (الموظفين في المكتب نفسه) انتقلوا الى جوار ربهم في نحو التاسعة من صباحا اثر هجوم ارهابي على سيارتهم استخدمت فيه الاسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية خلال مرورها في منطقة ساحة الطلائع في شارع حيفا.

كما تهيب المفوضية بابناء الشعب العراقي جميعا وقواه السياسية والمرجعيات والشخصيات الدينية والاجتماعية وكذلك السلطات الرسمية الى استنكار هذه الجريمة اللاإنسانية والمبادرة الى تقديم كل الدعم والمساندة اللازمة لحماية ارواح منتسبيها الذين يبذلون قصارى جهدهم وفي ظروف صعبة للغاية من اجل انجاز مهماتهم الوطنية.

وتشدد المفوضية على انها جهاز مدني اداري مستقل غير حزبي ولا حكومي مكلف قانونا بمهمة تنظيم واجراء الانتخابات العامة في العراق بكل نزاهة وشفافية ومصداقية وبموجب ارقى المعايير الدولية وذلك في اطار التحول الديمقراطي من اجل استعادة السيادة الكاملة وضمان التقدم والازدهار لبلادنا.

يهدد بمقاطعة الانتخابات

نائب رئيس مجلس محافظة البصرة يكشف اخطاء وتجاوزات المفوضية العليا للانتخابات في البصرة

البصرة / عبد الحسين الغراوي

كشف الدكتور جمال خزعل نائب رئيس مجلس محافظة البصرة عن اخطاء وتجاوزات ممثلية المفوضية العليا للانتخابات في البصرة وابدى شكوكه في استقلالية وطبيعة عمل الممثلية في المحافظة والصلاحية المخولة لها . وأشار في تصريحه لصحيفة البصرة التي يصدرها اعلام مجلس المحافظة وحصلت المدى على نسخة منها . إلى احتمال ان لا تكون المفوضية العليا في بغداد على علم بسياسة وأسلوب وتفاعل فرعها في البصرة مما يحتم على المفوضية ان تتابع مرؤوسيها عن كثب حفاظاً على سلامة الانتخابات. وأوضح نائب مجلس محافظة البصرة ملابسات المشكلة بانها بدأت في بغداد ولم تبدأ في البصرة بعد تعيين د. حسن خلاطي رئيساً لفرعها في البصرة والذي لا يعد من المستقلين بل يحسب على حزب سياسي ولا يزال منتمياً إليه وكذلك تعيين السيد عبد الصاحب البطاط، مبدياً هنا استغرابه أيضاً من عدم وجود لوحة لمقر المفوضية العليا ليتسنى للمواطنين مراجعة المفوضية للاستفسار عن آلية الانتخابات، وكشف ان مقر المفوضية صغير وهو يقع في حي سكني بعنوان متصل كما جاء في تصريح الدكتور جمال خزعل مشدداً في استغرابه من هذه الضبابية التي اعتمدتها المفوضية العليا في حجب عنوانها، من جانب آخر متصل تساءل نائب رئيس مجلس محافظة البصرة عن المبالغ الكبيرة التي رصدتها المفوضية العليا في بغداد لاستئجار اماكن فخمة وواسعة حسب قوله وأكد وهو يكشف ملابسات وضع المفوضية العليا في البصرة انه اتصل هاتفياً بمدير المفوضية في البصرة لتحديد موعد للقائه لكنه فوجئ باعتذار المدير بحجة عدم جاهزية المكتب لاستقبال المسؤولين والمواطنين مؤكداً انه في سياق حديثه هذا لا يريد ممارسة أي تأثير في عمل المفوضية بل يسعى إلى القيام بدوره المطلوب في تسهيل إجراءات العملية الانتخابية وتوفير كل المستلزمات لانجاحها، وحمل نائب رئيس مجلس محافظة البصرة ممثلية المفوضية العليا للانتخابات في البصرة القصور في الاعلان عن طريق وسائل الاعلام عن طلب تعيين ٤٠٠ موظف مع تفاصيل الشروط وتشكيل لجنة للنظر في طلبات التعيين من اجل اختيار الملاكات الكفوءة والنزيهة معتبراً ذلك خرقاً في شروط عمل المفوضية واستقلاليتها وهذا كما بين د.جمال خزعل تم أيضاً دون علم الاحزاب والاطياف الوطنية والدينية والسياسية كما ان الاستمارات الانتخابية التي وزعتها المفوضية غير مختومة وقابلة للخرق والتلاعب، فضلاً عن وجود خلل في الوثائق المطلوبة من الناخبين، متقرحاً أهمية توزيع الاستمارات الانتخابية من قبل موظفين حكوميين. من جانب آخر متصل بتصريح نائب رئيس مجلس محافظة البصرة . أعلن ان جهات عديدة من الاحزاب السياسية والعشائر وتجمعات ستعقد مؤتمراً عاماً تفضح فيه تفاصيل المخالفات وستعلن مقاطعتها للانتخابات الأمر الذي قد يؤدي إلى افشال أول وأهم تجربة ديمقراطية في العراق الحديث، وهذا أمر لا نتمناه لشعبنا وبلدنا حسب قول د. جمال خزعل.

الحلة تبادر باجراء استطلاع محلي

١٠٦٧ مواطناً عبروا عن آرائهم في الانتخابات

بابل / علي المالكي

استطاعت جمعية حقوق الإنسان في محافظة الحلة ان تنجز أول استطلاع من نوعه حول الانتخابات العراقية المقبلة في محافظات العراق، فضمن فعالياتها الخاصة لمراقبة الانتخابات قامت هذه الجمعية باجراء استبيان لمعرفة آراء (طائفة كبيرة من أبناء المجتمع المحلي حول الانتخابات المقبلة) وقد شكلت لجنة خاصة للقيام بهذه الفعالية من كل من السيد حازم الصافي المستشار الثقافي للجمعية رئيساً وعضوية خالد حسين والمحامية هبة الزبيدي والمحامية هالة سعدون.

وفي تفاصيل الاستبيان تبين أن (٣٤٣) من افراد العينة البالغ عددهم (١٠٦٧) يعتقدون ان مراقبة الانتخابات يجب ان تقع على عاتق جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، ورأى (٥٥٤) ان عملية المراقبة يجب ان تقع على منظمة الأمم المتحدة وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

وفيما يخص مواءمة آلية التمثيل النسبي فقد أجاب (٦٩٠) من افراد العينة بان عملية التمثيل النسبي مناسبة، بينما لاحظ (٣٧٧) فرداً أنها غير مناسبة اما بالنسبة لاعتبار اجراء الانتخابات ضرورية أم غير ضرورية، فكانت (٩٠٠) لصالح اعتبار ان اجراءها ضرورة فيما رأى (١٦٧) أنها غير ضرورية.

وكانت نتائج الاستبيان حول نسبة تمثيل المرأة باكثر من ٢٥٪ في الجمعية الوطنية على النحو التالي: مناسب (٧٩٢) صوتاً وغير مناسب (٢٧٥) وأجاب (٦٧٠) مواطنا لمصلحة اعتبار العراق منطقة انتخابية واحدة فيما أجاب (٣٧٧) بانه غير مناسب.

وفيما يتعلق بالجهة التي يقع على عاتقها اجراء الانتخابات، اجاب (٧٩١) ان العملية الانتخابية تقع على عاتق القوات المتعددة الجنسيات، و (٢٥٩) يرون أنها تقع على عاتق القوات العراقية، ومسؤولية مشتركة (١٩٣)، بينما يرى (٧٤) من افراد العينة بانها تقع على عاتق الأمم المتحدة، فيما رأى (٤٦٢) ان المسؤولية تقع على جميع الأطراف.

اكدت إجابات افراد العينة بشأن تمثيل الاحزاب السياسية في تمثيل تطلعات الشعب في الانتخابات ان (٥١٩) اجابة أقرت بان السياسة مؤهلة لتمثيل تطلعات الشعب في الانتخابات بينما (٥٤٤) فرداً بانها غير مؤهلة لهذا الدور، واجاب عن صلاحية الوضع الأمني السياسي (٨٧٤) بأن هذا الوضع السياسي والأمني مناسب و (١٩٣) غير مناسب.

الكتلة العراقية المستقلة توضح نهجها

عقد أعضاء الكتلة العراقية المستقلة مؤتمراً صحفياً في قاعة سبار في فندق بابل بحضور عدد كبير من الصحفيين والمراسلين ومحطات التلفزة المحلية والأجنبية.. تفاصيل (التفاصيل صـ٩).

(الأرشيف العراقي) يبحث مع المنظمة الدولية للهجرة انتخابات العراقيين في الدنمارك

كوبنهاكن -خاص وطني

بدعوة من منظمة الهجرة الدولية، التقى صباح الثلاثاء الماضي في العاصمة الدنماركية كوبنهاكن سكرتير الهيئة الإدارية لمؤسسة الأرشيف العراقي في الدنمارك الزميل صفاء الموسوي بأحد مسؤولي المنظمة الدولية للهجرة فرع الدنمارك وهو السيد (يسبر نيسن) في مكتبهم الجديد الذي أعد خصيصاً ليكون غرفة عمليات لترتيب سير انتخابات الجالية العراقية في الدنمارك، وجرى اللقاء لبحث السبل الكفيلة واللازمة لترتيب الوضع لخوض الجالية العراقية اول ممارسة ديمقراطية وهي الانتخابات التي ستجرى يوم ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥، تركز اللقاء حول أهم النقاط التي من شأنها تفعيل المشاركة لإكبر عدد من الناخبين، وأتفق الجانبان على تعاون إعلامي واسع بين المنظمة الدولية وبين مؤسسة الأرشيف العراقي، باعتبارها المؤسسة الإعلامية العراقية الوحيدة في الدنمارك.

ومن أهم القضايا التي طرحتها مؤسسة الأرشيف العراقي لتوفيرها للناخبين هي :

- الدور الإعلامي وأهميته للوصول الى أكبر عدد ممكن من العراقيين ويأتي ذلك عبر إرسال رسائل الى محل سكناهم.
- الدعاية الإعلامية عبر الصحف والتلفزيون والجرائد اليومية والانترنت.
- الاخذ بالحسبان ان ليس لجميع العراقيين وثيقة او هوية احوال مدنية عراقية.
- مراعاة الجانب الأمني الذي يجب توفيره في مركز التسجيل والاقتراع.
- أن هنالك رغبة كبيرة للجالية العراقية في خوض الانتخابات.
- الأخذ بالحسبان وجود الكثير من العراقيين قد لا يتمكنون من الحضور الى مركز الاقتراع بسبب مشاكلهم الاقتصادية وما يترتب عليه حضورهم من دفع تكاليف المواصلات خصوصاً للقاطنين في الجزر أو المدن البعيدة، ومراعاة كيفية حلها.
- ليس كل العراقيين في الدنمارك ينتمون الى جمعيات أو مراكز او احزاب، وبالتالي فعلى المنظمة أخذ دورها في الوصول الى أكبر عدد ممكن من العراقيين وإرشادهم حول مكان وزمان وكيفية الاقتراع.

السيد يسبر نيسن المسؤول في المنظمة الدولية للهجرة اجاب عن بعض القضايا المثارة على النحو التالي:

- لم يعط إجابة حول امكانية فتح مركز آخر في مدن خارج العاصمة، مما يبقي المجال مفتوحا لهذا الاحتمال.
- لم يحدد مكان التسجيل والانتخاب بعد، وانه ليس لديه أي معلومات حول هذا الأمر.
- حسب معلوماته انه سيكون مركز تسجيل وتصويت واحد في العاصمة، ولا يعلم إن كان هنالك إمكانية لفتح مركز انتخابي في مدن أخرى.
- ذكر أنه لا تتوفر لديه معلومات كافية حول مجمل القضايا المطروحة حول سير العملية الانتخابية، وأنه ينتظر أن تأتيه معلومات من المكتب الرئيسي الموجود في العاصمة الأردنية عمان.
- ذكر أنهم سيحتاجون الى عدد من العراقيين (كمتطوعين) في أيام التسجيل والانتخاب.
- طلب السيد المسؤول من الأرشيف العراقي معلومات حول الجالية العراقية ومراكز وجودها وتياراتهم المختلفة..

مع اقتراب موعد الانتخابات وحاجة المواطنين إلى هويات الأحوال المدنية

ضابط احتفظ بأكثر من ٢٠٠ سجل ويرفض إعادتها إلى الدائرة

كربلاء / وطني

مع قرب موعد الانتخابات انتبه الجميع إلى إن هناك معاناة من نوع جديد لم تألفها دوائر الدولة من قبل يلاقيها المواطنون في مدينة كربلاء..المعاناة التي لم يكن يدركها الناس إلا الذين عانوا بصمت وتعودوا على تعب المراجعات المتكررة إلى دائرة السفر والجنسية في كربلاء..مراجعون كثر يتساءلون كانوا يمنون أنفسهم بموعد محدد لكي تقوم هذه الدائرة بمنح هويات الأحوال المدنية إلى المواطنين..إلا إن الموعد قد طال ولم يعد بالإمكان السكوت كما قال أحد المواطنين وأضاف..انه كان يتصور إن عدم منح المواطنين هويات الأحوال المدنية يعود إلى قرار سياسي أو قرار تنظيمي أملته ظروف إسقاط النظام السابق..إلا انه اتضح غير ذلك حيث يوجد أمر ما بعد أن عرف هذا المواطن إن دائرة الأحوال المدنية في قضاء الهندية التابع إلى محافظة كربلاء وليس في محافظة أخرى تمنح مثل هذه الهويات..ولم يكن أحد يعرف ماذا يجري حتى أعلن عن ذلك في إحدى خطب الجمعة في الصحن الحسيني الشريف عندما هاجم الشيخ مهدي الكربلائي ممثل آية الله العظمى السيد السيستاني هذه الدائرة لعدم تزويدها المواطنين بالهويات الجديدة بغية المشاركة في الانتخابات أو لأي شئ آخر يهم المواطنين..وأعلن من على منبره إن هناك ضابطا يحتفظ بأكثر من ٢٠٠ سجل من سجلات الأحوال المدنية منذ سقوط النظام المباد ولم يرجعها إلى الدائرة حتى الآن.

(المدى) توجهت إلى مجلس محافظة كربلاء وعرضت الأمر على السيد زهير أبو دكة نائب رئيس المجلس فقال: قبل الحرب سلمت سجلات الأحوال المدنية إلى أحد الضباط للحفاظ عليها من السرقة والنهب مثلما حدث في عام ١٩٩١ وكان هذا الأمر قد جرى لدى الكثير من دوائر الدولة..وبعد انتهاء الحرب طلب من الضابط إعادة السجلات فكان يجيب إن الوضع مازال غير مستقر وتكررت الطلبات من قبل دائرته إلا إن الضابط الذي يشغل منصب مدير مكتب احدى الحركات السياسية في كربلاء كان يستخدم ذات الحجة ولا يعيد السجلات إلى الدائرة وانه يدعي الحفاظ عليها مما حرم الكثير من المواطنين من الحصول على هوية الأحوال الشخصية.وأضاف أبو دكة..إن المجلس ولاكثر من مرة استدعى مدير السفر والجنسية ووعد بحل المشكلة مع الضابط المذكور وبطريقة التفاهم وعرفنا إن محاولاته باءت بالفشل. قام المدير بمخاطبة المديرية العامة للسفر والجنسية في بغداد وأجابوه بضرورة تشكيل لجنة لاستلام السجلات المذكورة وقد اشتركت في هذه اللجنة مديرية الجنسية في كربلاء ومديرية الشؤون الداخلية في قيادة شرطة كربلاء إلا إن الضابط أصر ورفض التسليم..وأكد نائب رئيس مجلس المحافظة..إن كثرة شكاوى المواطنين جعلتنا نخاطب المحافظ ولعدة مرات ووعد المحافظ بدوره بحلها وكذلك قائد الشرطة وكان هذا قبل انفصال المجلس عن المحافظة في ٢٠٠٤/٧/٢٢ إلا إن الوضع ما زال على حاله لم يتغير..مما اضطر المجلس إلى مخاطبة السيد المحافظ بتاريخ ٤/ ٢٠٠٤/١١ بضرورة الإسراع بإعادة السجلات لما لها من تأثير في العملية الانتخابية وبدء تسجيل أسماء الناخبين الذين هم بحاجة ماسة إلى المستمسكات الرسمية التي تؤهلهم للمشاركة في الانتخابات وقد أعطيت نسخة من الكتاب إلى وزارة الداخلية والمديرية العامة للسفر والجنسية..علما إن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خاطبت كذلك المحافظة ولم يستجب الضابط إلى كل النداءات المتكررة..وأشار أبو دكة إلى إن المجلس قد ناقش السيد المحافظ في جلسته الأخيرة في ٨/ ٢٠٠٤/١١ حول مصير السجلات ووعد بحلها بأقرب فرصة ممكنة والجميع ينتظر الحل القانوني أو يقوم الضابط بإعادة السجلات إلى دائرته .

ويقول المواطنون في أحاديث لهم إن لا إجابة يحصلون عليها من الدائرة سوى الوعود وان هناك الكثير من المواطنين يعانون مشكلة الحصول على هوية الأحوال المدنية لفاقدي المستمسكات الرسمية لظروف طارئة أو الذين تقرر اعادة الجنسية إليهم ممن أسقطت عنهم في زمن النظام السابق وهم بحاجة إلى السجلات السابقة للتثبت من صحة أقوالهم وكذلك عدم حصول المواليد الجديدة على هويات الأحوال المدنية وكذلك الوفيات والزواج والطلاق وغيرها من المعاملات التي ترتبط بالجنسية.

المواطنون يوجهون اللوم إلى الضابط لكونه مديرا لمكتب الوفاق الوطني الذي يرأسه رئيس الوزراء وقالوا..إن السيد أياد علاوي لا يعلم بالأمر ولو كان يعلم لما سكت عن الأمر وطالبوا برفع القضية إلى رئاسة الوزراء بعد أن عجزوا عن العثور على حل مناسب يجنبهم المتاعب المتراكمة منذ اكثر من عام ونصف..وأضافوا..انهم لجأوا إلى رجال الدين لعلهم يحركون الساكن إلا إن الأمر بقي على حاله وهم يناشدون الجهات المختصة من مسؤولي المحافظة ووزارة الداخلية والاعلام لعل صوتهم يصل إلى رئيس الوزراء ويريحهم من عذاب المراجعات المتكررة بلا جدوى.